جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المستقبل / كلية القانون

تأثير الذكاء الاصطناعي على تطور القوانين

بحث تخرج تقدم به الطالب

نبهار جاسم محمد

الى مجلس كلية القانون جامعة المستقبل وهو جزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في القانون

بأشراف

م.م روئ خالد

1446ه. 2025م .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾

" صدق الله العلي العظيم "

[التوبة: اية 34].

الإهداء

اطوي اليوم تعب الايام وخلاصه المشوار بين دفتي هذا العمل المتواضع الى الينبوع الذي لا يمل العطاء الى التي حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها الى .. امي الغالية

الى من سعى لانعم بالراحة والهناء ، لم يبخل بشيء من اجل دفعي نحو طريق النجاح ، الذي علمني أن ارتقى سلم الحياة بحكمة وصبر الى .. والدي الغالي

الى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي ابناء قلبي ..... اخوتي

الى كل عراقي ضحى بنفسه من اجل العراق

الى من هو اعز من كل شيء .. وطني الجريح العراق ادعو الله يضمد جرحه وينهض

اهدي جهدي المتواضع

الباحث

الشكر والتقدير

قال رسول الله محمد (صلى الله عليه وسلم)

لا يشكر الله من لا يشكر الناس

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

لذا أرى علي لزاما ومن باب رد المعروف أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير والامتنان إلى كل من قدم لي يد المساعدة والتوجيه وإبداء النصيحة خلال مشواري العلمي وأخص بالذكر منهم (م.م روئ خالد) لقبولها الإشراف على هذا البحث

وكذلك أتقدم بوافر الشكر والامتنان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفوا هذه البحث وإلى عمادة كلية القانون وكل من ساهم في إثراء بحثي هذه جزى الله الجميع عني خير الجزاء

الفهرس

الموضوع.....رقم الصفحة

المقدمة.....1

المبحث الأول/ ماهية الذكاء الاصطناعي 3

المطلب الاول / مفهوم الذكاء الاصطناعي.....4

الفرع الاول / تعريف الذكاء الاصطناعي لغةً.....5

الفرع الثاني / تعريف الذكاء الاصطناعي اصطلاحاً.....5

المطلب الثاني / الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي..... 6

الفرع الاول / رأي المعارض والرافض للاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي..... 6

الفرع الثاني / الرأي المؤيد أو المواقف للاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي..... ...7

المبحث الثاني / الإطار القانوني لتاثير الذكاء الاصطناعي على تطور القوانين.....8

المطلب الأول / تأثير الذكاء الاصطناعي على القواعد القانونية.....8.....

الفرع الاول / تأثير الذكاء الاصطناعي على الحق في الخصوصية.....8

الفرع الثاني / تأثير الذكاء الاصطناعي على الحق في عدم التميز.....10

المطلب الثاني / تأثير الذكاء الاصطناعي على التنظيم التشريعي.....11

الفرع الأول / دور المشرع في تنظيم ممارسة الذكاء الاصطناعي.....11

الفرع الثاني / دور السلطة التنفيذية في تنظيم ممارسة الذكاء الاصطناعي..... 13

الخاتمة.....16

قائمة المصادر والمراجع.....17

المقدمة

أصبح الذكاء الاصطناعي من الموضوعات التي تأخذ حيزاً مهماً على المستويين الوطني والدولي، فعلي الرغم من أهميته في تسهيل وإنجاز خدمات للبشر وحل المشاكل الشائكة بسرعة هائلة تفوق قدرة الإنسان، ألا أنه قد يسبب أضرار لا تحمد عُقبها. بدأ الاهتمام بالذكاء الاصطناعي خلال العقدين الماضيين؛ وذلك بسبب الإنجازات الكبيرة التي حققها في العديد من المجالات مثل الطب، واللوجستية، والصناعة والاقتصاد، ومعالجة اللغات الطبيعية، وتداول الأسهم فى الأسواق، والأنظمة الأمنية في تحليل الصور والأصوات ... الخ.

ويوجد حاليًا نشاط عالمي ونقاشات متعددة، لاسيما فى برلمانات الدول المتقدمة حول تشريعات الذكاء الاصطناعي المناسبة التي تكفل حماية البيانات، وأمن المعلومات الشخصية للأفراد، والحفاظ على حقوقهم وسلامتهم، وفى الوقت ذاته، ألا تحد من تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل فعال وآمن .

اولاً : اهمية البحث

سوف يتركز هذا البحث في دراسة تأثير الذكاء الاصطناعي على تطور القوانين ، فيتناول بالدراسة الآلية التي تتعامل بها الدساتير والمؤسسات التشريعية مع أنظمة الذكاء الاصطناعي، والآليات التي تتعامل بها الجهات الإدارية المختصة؛ بهدف عرض المقترحات التي تساهم في إيجاد آلية تشريعية وإدارية مناسبة لتنظيم استخدامات الذكاء الاصطناعي العديد من التحديات والتساؤلات الأخلاقية التي تقتضي سن التشريعات العاجلة والمناسبة، لضمان تطبيقه بمسؤولية ومحاسبة وفاعلية .

ثانيا : إشكالية الدراسة

تتمثل إشكالية البحث في غياب التطورات التي تحدث في المنظومة التشريعية العراقية للذكاء الاصطناعي في ظل تنوع تطبيقاته اختلاف طبيعتها القانونية ، وهذا من شأنه أن يجعل تحديد أساس قانوني عادل المسؤولية الذكاء الاصطناعي من المسائل الشاقة بالنسبة للقضاء العراقي في خضم تنوع الذكاء الاصطناعي وصعوبة تحديد طبيعته القانونية .

ثالثا : اهداف البحث :

يسعى البحث لتحقيق الأهداف الأتية :

1-بيان مفهوم الذكاء الاصطناعي.

2-بيان الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي .

3- بيان تأثير الذكاء الاصطناعي على القواعد القانونية

4-بيان تأثير الذكاء الاصطناعي على التنظيم التشريعي

رابعاً : منهجية البحث

سنتبع في دراسة موضوع البحث المنهج التحليلي والمنهج المقارن ، وذلك من خلال دراسة تحليلية للنصوص التي تضمنتها المنظومة التشريعية العراقية للوصول إلى مدى قدرتها على احتواء موضوع البحث ، مع مقارنتها بالقوانين التي كان لها بشكل أو بآخر تنظيم معين لبعض المسائل الخاصة بتأثير الذكاء الاصطناعي على تطور القوانين.

خامساً : هيكلية البحث

إستناداً إلى ما تقدم من هدف و أهمية للبحث وإشكالية ومنهج قسمنا موضوع بحثنا (تأثير الذكاء الاصطناعي على تطور القوانين) الى مبحثين المبحث الاول مفهوم الذكاء الاصطناعي ، نقسم هذا المبحث الى مطلبين ، المطلب الاول تعريف الذكاء الاصطناعي المطلب الثاني الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي اما المبحث الثاني الإطار القانوني لتاثير الذكاء الاصطناعي على تطور القوانين ، تناولنا في هذا المبحث مطلبين المطلب الأول تأثير الذكاء الاصطناعي على القواعد القانونية انا المطلب الثاني تأثير الذكاء الاصطناعي على التنظيم التشريعي ، وفي نهاية البحث سوف نتناول الخاتمة والمصادر .

المبحث الاول

مفهوم الذكاء الاصطناعي

تعد التطبيقات الذكية التي تعمل بالذكاء الاصطناعي من أبرز ما وصل إليه التقدم التكنلوجي في الوقت الحاضر ، لما تتمتع به تلك التطبيقات من خصائص ومميزات كبيرة جعلتها محط اهتمام العلماء والمخترعين ، وكبريات الشركات في العالم ، والتي أخذت على عاتقها مهمة إنتاجها وتداولها، والتنوع في صناعتها من آلات ذكية إلى روبوتات إلى مواقع ومنصات الكترونية ، ووسائط رقمية تلقائية ، وما لهذا التنوع في التطبيقات الصناعية من أثر على تحديد مفهوم الذكاء الاصطناعي ، نظراً لاختلاف طبيعة تكوين وعمل كل منه. [1]

والذكاء الاصطناعي لا يكون على وترة واحدة من حيث درجة ذكاء تطبيقاته ، فمنها ما يعتمد كلياً أو جزئياً على تدخل البشر ، ومنها ما هو مستقل بذاته عن ذلك التدخل ، وبالتأكيد سنكون أمام خطر محتمل حاضراً ومستقبلاً ، عندما تكون تطبيقات الذكاء الاصطناعي قادرة على التفكير بدلاً من البشر ، إضافة إلى قدرتها على تطوير ذاتها بذاتها [2].

وان الذكاء الاصطناعي كمصطلح ، هو كغيره من المفاهيم له مدلولاته الخاصة التقنية منها والقانونية ، والتي من شأنها ان تحدد ماهيته وطبيعته والركائز التي يقوم عليها ، وكذلك ما يتمتع به من خصائص وسمات من شأنها أن تجعله محل اهتمام من قبل الباحثين والمختصين وكذلك أصحاب القرار في كل بلد كونه يدخل في كل مناحي الحياة التجارية منها والمدنية ، وما ينعكس ذلك على ضرورة إيجاد قاعدة تشريعية خاصة بهذا العلم من شأنها أن تجعل استخدامه وتطوره منظمة بشكل يجعل له أهمية خاصة من كافة الجوانب التقنية منها والقانونية ، كحماية التصرفات القانونية وإثباتها ، لما يترتب على استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي من معالجات لها دور كبير في تجنب أي خطر من الممكن أن ينشأ عن تصرفات الأفراد اليومية ، كالتعاقد باستخدام الوكيل الالكتروني الذكي ، واستخدام السيارات ذاتية القيادة مثلاً [3].

---

[1] ينظر : كرستيان يوسف ، المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الإصطناعي ، رسالة ماجستير ، مقدمة إلى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجامعة اللبنانية ، 2019 - 2020 ، ص 20 .

[2] ينظر : بي ستون وآخرون ، الذكاء الاصطناعي والحياة في عام 2030 دراسة مائة عام حول الذكاء الاصطناعي" 2016 ، ص15.

[3] ينظر : مقال بعنوان : الذكاء الاصطناعي في الاتحاد الأوروبي الموازنة بين الفائدة ، على الرابط آلاتي : / 15 ، تاريخ الزيارة ، 2021/2. https://ar.eureporter.co/frontpage/2021/01/01/ai-in-the-eu-balancing

المطلب الاول : تعريف الذكاء الاصطناعي

لتحديد ماهية الذكاء الاصطناعي أهمية كبرى ؛ كونه سيكون أساساً لما يبنى عليه ، خاصةً ونحن بصدد إيجاد تنظيم قانوني لمصطلح تقني ذي أثر بليغ في تسيير حياة الناس ، مما يجعل من الإلمام به فيه نوع من الصعوبة ، ولعل ذلك يعود إلى عدم وجود موقف ثابت بالنسبة إلى هذا العلم سواء من الناحية القانونية أم من الناحية الفقهية ، ويمكن تبرير ذلك بحداثة هذا العلم وسرعة تطوره وكثرة استخدام تطبيقاته وتنوعها بشكل واسع وخصوصية كل تطبيق منها عن الآخر . [4]

و يُعد (جون مكارثي) هو الأب الروحي للذكاء الاصطناعي ويرجع له الفضل في اختيار لفظ (الذكاء الاصطناعي) واطلاقه على هذا العلم على أنه وسيلة لصنع جهاز كمبيوتر أو روبوت يتم التحكم فيه عن طريق الكمبيوتر، أو برنامج يفكر بذكاء بالطريقة نفسها التي يفكر بها (البشر الأذكياء)، ويتم تحقيق الذكاء الاصطناعي من خلال دراسة كيف يفكر الدماغ البشري، وكيف يتعلم البشر ويقررون ويعملون أثناء محاولة حل مشكلة ما، ثم استخدام نتائج هذه الدراسة كأساس لتطوير برنامج أو أنظمة ذكية.
فقد ذكر مصطلح الذكاء الاصطناعي لأول مرة عام 1956 من قبل(John mccarthy) الذي نظم ورشة عمل في (Dartmouth college) حيث جمعت الباحثين المهتمين بالشبكات العصبية الاصطناعية (Neural Network)). وعلى الرغم من ان هذه الورشة لم تؤد إلى ابتكارات جديدة، إلا أنها جمعت بين مؤسسي علم (الذكاء الاصطناعي) وأسهمت في إرساء الأساس لمستقبل بحوث متعلقة به.ومن خلال ذلك سوف نقوم بتعريف الذكاء الاصطناعي لغة واصطلاحا وذلك من خلال الفروع التالية :

الفرع الأول : تعريف الذكاء الاصطناعي لغةً:

أولا : تعريف الذكاء لغةً:

الذَّكاءُ: حِدَّة الفؤاد. والذَّكاءُ: سُرْعة الفِطْنَة. قال الليث: الذَّكاءُ من قولك قلبٌ ذَكِيٌّ إذا كان سريع الفِطْنَةِ وقد ذَكِيَ بالكسر يَذْكى ذَكا. ويقال: ذَكا يَذْكو ذكاءً، وذكُوَ فهو ذكيٌّ. ويقال: ذكُوَ قَلْبُه يَذْكو إذا حَيَّ بَعْدَ بلادَةٍ، فهو ذكيٌّ على فعيل. والذكاء حسب قاموس (Webster) هو: القدرة على فهم الظروف أو الحالات الجديدة والمتغيرة؛ أي هو القدرة على إدراك وفهم وتعلم الحالات أو الظروف الجديدة.[5]

ثانيا : تعريف الاصطناعي لغةً:

صنع: صَنَعَه يصْنَعهُ صُنْعاً، فهو مَصْنوعٌ وصُنْعٌ: عَمِلَه، قال تعالى: (وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ۚ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ ۚ إِنَّهُۥ خَبِيرٌۢ بِمَا تَفْعَلُونَ)[6]. والصِّناعةُ حِرْفةُ الصانع وعَمَلهُ الصَّنَعةُ، والصِّناعة: ما تَستَصنْعُ من أمر، والاصطناع: افتعالٌ من الصنيعة، واصطنع فلان خاتماً إذا سأل رجلاً أن يصنع له خاتماً، واسْتَصْنَعَ الشيء: دعا إلى صُنْعِهِ. والاصطناعي هو: "ما كان مصنوعاً غير طبيعي .

---

[4] نقلا عن : د. ايمن محمد الاسيوطي ، الجوانب القانونية للذكاء الاصطناعي ، ط 1 ، دار مصر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2020 ، ص 173-175 .
[5] لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ط4، 2005م، ج6، ص38،
[6] سورة النمل: الاية ٨٨

الفرع الثاني: تعريف الذكاء الاصطناعي اصطلاحاً:

يُعرَّف الذكاء الاصطناعي: بأنه علم يهتم بصناعة آلات تقوم بتصرفات يعتبرها الإنسان تصرفات ذكية. وعُرِّف أيضاً بأنه: "جزء من علم الحاسبات التي يهتم بأنظمة الحاسوب الذكية تلك الأنظمة التي تمتلك الخصائص المرتبطة بالذكاء واتخاذ القرار والمشابهة لدرجة ما للسلوك البشري فيما يخص اللغات والتعلم والتفكير وحل المشاكل".[7]

كما عُرِّف الذكاء الاصطناعي: "بأنه ذلك الفرع من علوم الحاسب الذي يمكن بواسطته خلق وتصميم برامج للحاسبات تحاكي أسلوب الذكاء الإنساني لكي يتمكن الحاسب من أداء بعض المهام والتي تتطلب التفكير والتفهم والسمع والتكلم والحركة وذلك بدلاً من الإنسان"[8].

ويعرف الذكاء الاصطناعي: هو " علم أو هندسة صنع الآلات الذكية الذاتية الحركة ، أو هو ذلك الاسم الذي يطلق على العلم الذي يهتم بكيفية صناعة الحواسيب القادرة على اتخاذ سلوكيات ذكية، أو هو الذكاء الخارق الذي تبديه آلات وبرامج من شأنها ان تحاكي القدرة الذهنية للبشر ونمط عملها ، كالقدرة على التعلم واتخاذ القرارات الأوضاع لم تبرمج في الآلة[9]"

وقال آخر بأن الذكاء الاصطناعي هو : عملية فهم ومحاكاة لطبيعة الذكاء الإنساني من خلال عمل برامج الحاسوب الآلية الذكية ، الموجودة حالياً في مختلف مناحي الحياة ، والتي منها برامج الاستثمار والترجمة والطائرات بدون طيار والسيارات الذاتية القيادة. [10]

وهناك من ذهب إلى تعريف الذكاء الاصطناعي بأنه : فرع من فروع علم الكمبيوتر ، قائلاً بأنه : " ذلك الفرع من علم الحاسوب الذي يمكن بواسطته خلق وتصميم برامج الحاسبات التي تحاكي إسلوب الذكاء الإنساني لكي يتمكن الحاسب من أداء بعض المهام بدلاً من الإنسان ، والتي تتطلب التفكير والتفهم والتكلم والسمع والحركة با سلوب منظم ومنطقي ، أو هو أحد علوم الحاسوب الآلي الحديثة التي تبحث عن أساليب متطورة للقيام بأعمال واستنتاجات تشابه ولو في حدود ضيقة تلك الأسباب التي نسبت لذكاء الإنسان ، والغرض منه هو إعادة البناء باستخدام الوسائل الاصطناعية الحواسيب - التفكير والإجراءات الذكية . [11]

عُرِّف الذكاء الاصطناعي بأنه: "العلم المعني بجعل الحاسبات الآلية تقوم بمهام مشابهة – وبشكل تقريبي- لعمليات الذكاء البشرية ومنها التعلم، والاستنباط، واتخاذ القرارات".

---

[7] القاضي/ عواد حسين ، فهوم الذكاء الصناعي، بحث منشور على الرابط التالي : https://www.hjc.iq/view.69927

[8] د. بشير علي ، الذكاء الاصطناعي، القاهرة، 2008م، ص9.

[9] ينظر : د. سعد الظاهري ، القوة التنافسية الجديدة للذكاء الاصطناعي ، بحث منشور في مركز استشراف ودعم اتخاذ القرار ، العدد 299 ، دبي ، الشهر الثاني ، 2017 ، ص 3 . وأيضاً : د. أحمد عادل جميل، و د. عثمان حسين عثمان : إمكانية استخدام تقنيات الذكاء الصناعي في ضبط جودة التدقيق الداخلي "دارسة ميدانية في الشركات المساهمة العامة الأردنية"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر بعنوان "ذكاء ألعمال واقتصاد المعرفة ، جامعة الزيتونة الاردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، عمان 2012 ، ص 241 .

[10] ينظر : زين عبد الهادي ، الأنظمة الخبيرة للذكاء الاصطناعي في المكتبات ، الكتاب للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2019 ، ص 3

[11] لوجر جي إف. الذكاء الاصطناعي: الهياكل والاستراتيجيات لحل المشكلات المعقدة، الطبعة السادسة، بيرسون للتعليم، هارلو، إنجلترا، 2009، ص5.

كما عُرِّف الذكاء الاصطناعي بأنه: "القدرة على التصرف كما لو كان الإنسان هو الذي يتصرف من خلال محاولة خداع المستجوب وإظهار كما لو إن إنساناً هو الذي يقوم بالإجابة على الاسئلة المطروحة من قبل المستجوب[12].

المطلب الثاني : الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي

نظرا لفرض الذكاء الاصطناعي دوره في العديد من المجالات ولأهميته الظاهرة من تسهيل وتخفيف للعبء سواء في مجال الطبي أو العسكري أو التعليم أو الإعلام وحتى في مجال القانون وكذا لتميزه في توفير الوقت واستقلاليته في اتخاذ القرارات مما أدى إلى الحاجة الكبيرة لاستخدامه في كثير من دول العالم [13]، ومنه فمن الضروري تحديد طبيعة القانونية لذكاء الاصطناعي إن كان يمكن الاعتراف له بالشخصية القانونية أم لا ، وهذا الأمر صعب تحديده لأنه من المتعارف عليه الاعتراف بالشخصية القانونية يكون إما على الإنسان بالاعتراف له بالشخصية الطبيعية أو الاعتراف بها على الأشخاص المعنوية العامة والخاصة، والذكاء الاصطناعي أحدث جدلا وتساؤلات بين الفقهاء لتمتعه بالقدرات التي يتمتع بها بقية الشخصيات القانونية مما يجعله شخصا جديد، ونجيب عن هذا التساؤل بين المؤيد والمعارض كتالي :

الفرع الأول: رأي المعارض والرافض للاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي

العديد من الفقهاء رافضون لفكرة الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي وهذا الفرض لم يكن إلا بمبررات غير موجودة في الواقع ومن المبررات التي استند عليها هي:

أولا : اعتبار أن الذكاء الاصطناعي لم تصل تقنياته وبرمجته لدرجة ذكاء الإنسان كما يصعب على التشريعات الاعتراف بهذا ، واعتبار أنه قد يؤدي إلى الكثير من المخاطر ومن بينهم الفقيه الفرنسي M. Bourgeois" وفرصة للمصنعين بالهروب من مسؤوليتهم.

ثانيا : استنادا لما يحثه القانون المدني في معظم الدول أنه لا يعرف إلا نوعين من الأشخاص القانونية، وهما أول نوع هو الشخص الطبيعي والذي يعترف به إلا للإنسان منذ ولادته حيا حيث تبدأ شخصية الإنسان بتمام ولادته حيا وتنتهي بموته. [14]

على أن الجنين يتمتع بالحقوق التي يحددها القانون بشرط أن يولد حياة."

أما النوع الثاني فهو الاعتراف بالشخصية الاعتبارية أو المعنوية والتي يكون وفقا للشروط وهذا الاعتراف يمنحها حقوقا يتمتع الشخص الاعتباري بجميع الحقوق إلا ما كان منها ملازما لصفة الإنسان، وذلك في الحدود التي يقررها القانون. [15]

---

[12] القاضي/ عواد حسين ، فهوم الذكاء الصناعي، بحث منشور على الرابط التالي : https://www.hjc.iq/view.69927

[13] ينظر : عجام إبراهيم محمد حسن الذكاء الاصطناعي وإنعكاساته على المنظمات عالية الاداء : دراسة إستطلاعية في وزارة العلوم والتكنولوجيا ، مجلة الادارة والاقتصاد ، المجلد 41 ، العدد 115 ، الجامعة المستنصرية ، العراق، 2018 ، ص130.

[14] د . محمد إبراهيم إبراهيم حسانين الذكاء الاصطناعي والمسؤولية المدنية عن أضرار تطبيقه "دراسة تحليلية وتأصيلية ، مجلة قانونية متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية ، ص 204 .

ثالثا : الذكاء الاصطناعي مجرد وسيلة يستعملها الشخص الطبيعي أو الاعتباري في احتياجاته شأنه شأن باقي الوسائل كالكتابة أو الهاتف وغيرها، أي أن الذكاء الاصطناعي لا يمكنه التعبير عن إرادته الذاتية.

رابعا : والاعتراف بالشخصية القانونية ينجر عنه التمتع بمجموعة من الحقوق كالزواج وذمة المالية والموطن والجنسية وغيرها وهذا أمر صعب بالنظر للذكاء الاصطناعي. وهناك العديد من الدلائل التي يستند إليها في هذا الرأي. [16]

الفرع الثاني : الرأي المؤيد أو المواقف للاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي

رغم وجود معارضين ورافضين لهذا الاعتراف إلا أنه هناك رأي مخالف يرى أن الذكاء الاصطناعي شخص يمكنه التمتع بالشخصية القانونية اسند هذا إلى دلائل واقعية واعتبر وجوده واضحا ومن الدلالات التي تسند لهذا الرأي هي:

أولا : الذكاء الاصطناعي في الوقت الحالي يتمتع بقدرات وذكاء فائق كما أنه لا يزال لحد الآن تطويره أكثر فأكثر ونجد وصوله لدرجة التعلم وحتى التكلم وتعبير عن مشاعره خاصة ذكاء الاصطناعي الفائق الذي يفوق ذكاء الإنسان بما أنه وصل الدرجة اتخاذ القرارات بنفسه يجعل من الضروري منحه الشخصية القانونية. [17]

ثانيا: مصطلح الشخصية لا تقتصر على الشخص الطبيعي فقط، فعلى الصعيد القانوني تمنح الشخصية القانونية للأشخاص الاعتبارية وهي ليست ببشر، وبالتالي الشخصية القانونية لا تقتصر فقط على الإرادة والإدراك ولا على صفة الإنسانية بل تتجاوز لتضم القيمة الاجتماعية وتطور الذكاء الاصطناعي من ذاتية والاستقلالية التي أصبحت تتمتع بها ويبرر القول بمنحها الشخصية القانونية هذا لأنها أصبحت ذات ذكاء ولها القدرة على التفاعل مع محيطها وبالتالي لا يمكن حصرها في كونها مجرد شيء، وهذا حماية للمجتمع من استخداماتها الغير القانونية . [18]

---

[15] ينظر : د. ياسين سعد غالب ، تحليل وتصميم نظم المعلومات ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2000 ، ص 30

[16] ينظر : د. محمد فهمي طلبة ، الحاسوب والذكاء الاصطناعي ، مطبعة المكتب المصري الحديث ، القاهرة ، 1997 ، ص 200

[17] د . حمدي أحمد سعد أحمد ، الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الرابع، الجزء الثالث، بطنطا، 2021، ص 248.

[18] ينظر : جهاد أحمد عفيفي، الذكاء الاصطناعي والأنظمة الخبيرة، الطبعة الأولى، دار مجد للنشر والتوزيع عمان ، الأردن ، 2014 ، ص 60 .

المبحث الثاني / الإطار القانوني لتاثير الذكاء الاصطناعي على تطور القوانين

سنتناول في هذا المبحث الإطار القانوني لتاثير الذكاء الاصطناعي على تطور القوانين من خلال تقسيمه الى مطلبين حيث نتناول في المطلب الأول تأثير الذكاء الاصطناعي على القواعد القانونية اما في المطلب الثاني تأثير الذكاء الاصطناعي على التنظيم التشريعي

المطلب الأول / تأثير الذكاء الاصطناعي على القواعد القانونية

يتمتع مطورو البرمجيات بموجب التشريعات الحالية بالحماية الخاصة بالأسرار التجارية، ولا يتعين عليهم الكشف عن خوارزمياتهم .[19]

ويمكن أن ينتج عن الافتقار إلى التحكم عواقب وخيمة في حين أن مطوري البرمجيات مستعدون أن يكونوا محايدين وموضوعيين فلا يمكنهم أبدا تجنب التحيز بشكل كامل، للعادات والثقافة والمعرفة والسياق عند تطوير الخوارزميات .

كما قيل وبحق أن "أنظمة الذكاء الاصطناعي" ليست مجرد حسابات رياضية بحتة؛ بل لها أبعاد اجتماعية وسياسية وجمالية كبيرة. [20]وقد تؤدي هذه التقنيات إلى تعميق وتسريع عمليات الفرز والتصنيف والمعالجة التفاضلية بدلاً من إصلاحها وتهذيبها وذلك لأن الخوارزميات تفتقر إلى القدرة على عكس البشر – على موازنة التحيزات في تفسير مجموعات البيانات من خلال الانتباه الواعي إلى تصحيح التحيز. علاوة على ذلك، يتم إنشاء معظم الخوارزميات عمداً لأغراض بعيدة كل البعد عن الحيادية مثل توليد الإيرادات، أو لتوجيه السلوكيات، وإقامة التمييز بطريقة معينة، أو لتحديد الأشخاص وترتيبهم وتصنيفهم .وسنقسم هذا المطلب الى فرعين على النحو الاتي

الفرع الاول / تأثير الذكاء الاصطناعي على الحق في الخصوصية

يدور الحق في الخصوصية حول حرية الاختيار والاستقلال والحرية الفردية. ويشمل ذلك الحق في تحديد ما الذي سيخفيه شخص بعينه، وكيف ومتى يظهره، ومن هو الشخص الذي سيكشف له عن هذه المعلومات الشخصية. وغالبا ما تستخدم مصطلحات "الخصوصية" و "خصوصية المعلومات" و "خصوصية البيانات" و "حماية البيانات" بشكل مترادف من أجل التأكيد على الحق في التحكم في جمع ومعالجة البيانات الشخصية بواسطة الحكومات والكيانات الخاصة. وعلى سبيل المثال فقد ابتكرت "المحكمة الدستورية الألمانية" الحق الأساسي في تقرير المصير المعلوماتي كمجموعة فرعية من الحق في الحرية الشخصية في حكمها الصادر عام ١٩٨٣ .[21]

وهذا الحق في تقرير المصير المعلوماتي يوفر الأساس القانوني لحماية البيانات في الدستور الألماني. فقد قضت المحكمة بما يلي: "حماية الفرد ضد جمع بياناته الشخصية وتخزينها واستخدامها والإفصاح عنها

---

[19] عبد المجيد الحكيم وعبد الباقي البكري ومحمد طه البشير ، الوجيز في نظرية الالتزام في القانون المدني العراقي ، ج 1 ، العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، مصر ، ص ٢٤٤.

[20] احمد اسماعيل : أيدلوجيا الاعلام الجديد والوعى الزائف ، مجلة الدراسات الاعلامية المركز الديمقراطي العربي ، 2018 ، ص64 .

[21] احمد محمد فتحي الخولي . المسؤولية عن الاستخدام غير المشروع لتطبيقات للذكاء الاصطناعي - الديب فيك نموذجا ، مجلة الابحاث القانونية ، العدد 6، 2021 ، ص 276 .

بشكل غير محدود تشملها الحقوق الشخصية العامة في الدستور الألماني. ويضمن هذا الحق الأساسي في هذا الصدد مبدئيًا قدرة الفرد فى تحديد مدى الكشف عن بياناته الشخصية واستخدامها. ولا يُسمح بفرض القيود على تقرير المصير المعلوماتي هذا إلا في حالة وجود مصلحة عامة جوهرية.

وبخلاف الدستور الألماني، لا تنص المادة 8 من ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية (CFR) – والتي تعتبر حاسمة في استخدام الذكاء الاصطناعي – على الحق في تقرير المصير المعلوماتي في حد ذاته، بل هو بمثابة حق أساسي حديث في حماية البيانات.

وبناء على هذه المتطلبات الدستورية، تقدم اللائحة العامة لحماية البيانات التي نفذت في ٢٥ مايو ٢٠١٨ ، معايير موحدة لمعالجة البيانات الشخصية في الاتحاد الأوروبي. وتنطبق معظم هذه المتطلبات على السلطات الحكومية والكيانات الخاصة. والفكرة الأساسية هي منح الأشخاص سيطرة فعالة على بياناتهم الشخصية. [22]

وامتثالاً لقواعد حماية البيانات في الاتحاد الأوروبي، يتعين على الشركات والمؤسسات الحكومية الأخرى اتباع المبادئ الرئيسية المتعلقة بمعالجة البيانات الشخصية المنصوص عليها فى المادة ٥ من اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي (EU-GDPR)، وهي الشفافية وتقييد الأهداف، وتقليل البيانات، والدقة، وتقييد التخزين والنزاهة، والسرية. علاوة على ذلك، تتطلب هذه اللائحة من المشغلين أن يتمتعوا بالشفافية والوضوح في التواصل مع المستخدمين. كما إنهم ملزمون بالرد على طلبات المستخدمين للوصول إلى بياناتهم أو تصحيحها أو محوها المواد ١٥-١٧) من اللائحة).

كما تستلزم المادة ٢١ من اللائحة حماية الحق في الاعتراض، مما يسمح للأفراد بمطالبة الشركة بالتوقف عن معالجة بياناتهم الشخصية. ولكن كما هو واضح من اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي أيضا أن الحق في الاعتراض ليس مطلقا؛ فيمكن تقييده من أجل المصلحة العامة.

وهناك بند آخر مهم عندما يتعلق الأمر بالتكنولوجيا القانونية وتحليل البيانات الضخمة، وهو ما تنص عليه المادة ٢٢/١، ٤ من اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي، والتي تقرر أن القرارات الآلية يجب ألا تستند عموما إلى "بيانات حساسة" مثل العرق، والآراء السياسية، والدين، والحالة الصحية، والجنس، والبيانات الوراثية المشار إليها فى المادة ٩/١ من اللائحة.[23]

وفي هذا الخصوص تنص المادة ٦٨ من الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ على أن "المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة، حق تكفله الدولة لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية، وينظم القانون ضوابط الحصول عليها وإتاحتها وسريتها، وقواعد إيداعها وحفظها، والتظلم من رفض إعطائها، كما يحدد عقوبة حجب المعلومات أو إعطاء معلومات مغلوطة عمدًا". كما تنص المادة ٢٨ على أن "الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية والمعلوماتية مقومات أساسية للاقتصاد الوطني، وتلتزم الدولة بحمايتها، وزيادة تنافسها، وتوفير المناخ الجاذب للاستثمار، وتعمل على زيادة الإنتاج".

---

[22] محمد أحمد عابدين التعويض بين الضرر المادي والادبي والموروث، منشأة المعارف، الاسكندرية ،1995 ، ص ١٦٢.

[23] نواف خالد حازم دور جسامة الخطأ في تقدير مقدار التعويض، بحث منشور في مجلة الحقوق كلية القانون الجامعة المستنصرية، المجلد 3 العدد 11-12، 2010، ص 165.

مما سبق يتضح أن الحق في الخصوصية وسرية البيانات الشخصية، محل اهتمام غالبية التشريعات والمواثيق الدولية، مما يقتضي عدم السماح باستخدام تلك البيانات على نحو يهدر تلك الحقوق الشخصية، لاسيما عند معالجتها من خلال أنظمة الذكاء الاصطناعي.

الفرع الثاني / تأثير الذكاء الاصطناعي على الحق في عدم التمييز

إن الانتقادات سالفة الذكر ضد التقنية القانونية وخاصة عدم كفالة مبدأ الشفافية كما إنها قد تنطوي أيضا على آثار جانبية سلبية على الحق في عدم التمييز وترتبط هذه المخاوف بحقيقة أن البرامج التي تعتمد على الخوارزمية ستعمل على تعميق وتسريع عمليات فرز وتصنيف الأشخاص – دون أية إمكانية للسيطرة على أولئك الذين يحتمل أن يتأثروا بها. ويمكن تعريف التمييز على أنه أي معاملة غير عادلة للفرد بسبب عضويته فى مجموعة معينة، على سبيل المثال العرق أو الجنس... الخ.[24]

وقد تم التكريس للحق في عدم التمييز في الإطار المعياري للاتحاد الأوروبي؛ كما هو منصوص عليه صراحة في المادة ٢١ من ( ) Code of Federal) Regulations٢)، والمادة ١٤ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وفي المواد ١٨ – ٢٥ من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي (٢).

وإذا تم قياس هذه المعايير وتطبيقها، فقد يعتبر استخدام التقنية القانونية بطريقة ما، تمييزا لطبيعتها (أ). فعلى سبيل المثال، استخدام الشرطة التنبؤية. [25]

فقد وجدت دراسة أن COMPAS تتنبأ بأن المدعى عليهم من أصحاب البشرة السوداء سيتم تقييم أفعالهم بنسبة خطورة أعلى مما ينفذوه بالفعل، في حين أن المدعى عليهم البيض يكون لديهم معدلات أقل مما يفعلونه فى الواقع .

وعلى الرغم من أن البيانات المستخدمة من قبل COMPAS لا تحتوي على جنس الشخص، إلا أن الجوانب الأخرى من البيانات التي تم جمعها قد تكون مرتبطة بالعرق الذي قد يترتب عليه تباينات عنصرية في التنبؤات .

والأهم من ذلك، أن التعلم الآلي يمكن أن يديم أنماط التمييز الحالية – إذا وجدت في مجموعة البيانات التدريبية، فعند تصميم المصنف الدقيق سوف يعيد إنتاجها. وفي الواقع، قد تكون التقنية القانونية "أسوأ" بسبب الافتقار إلى الشفافية والمساءلة. حيث يتم الاعتماد على مجموعات البيانات دون مزيد من المراجعة والتحكم (البشري)، فإن الكمبيوتر سوف يؤدي إلى تفاقم التحيزات.[26] وهذا يثير التساؤل عن أساس هذه المشكلة؟ إن المبدأ الأساسي لعدم التمييز ليس له علاقة بالقانون. ولكن الحقيقة أن الخوارزميات " تفتقر إلى بوصلة أخلاقية" .

---

[24] عبد المجيد الحكيم، الموجز في شرح القانون المدني، مصادر الالتزام الجزء الأول، الطبعة الخامسة مطبعة النديم، بغداد، ص 525.

[25] نواف خالد حازم دور جسامة الخطأ في تقدير مقدار التعويض، بحث منشور في مجلة الحقوق كلية القانون الجامعة المستنصرية، المجلد 3 العدد 11-12، 2010، ص 165.

[26] عطا سعد محمد حواس ، المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث البيئي في نطاق الجوار، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية ، 2011، ص 412.

وذلك يطرح التساؤل حول ما هي الإجراءات اللازمة المعالجة ذلك الأمر ؟ تتمثل الإجابة فيما قرره الكساندر تيشبيريك، يجب أن يسير الذكاء الاصطناعي والعلوم القانونية جنبا إلى جنب مع حماية مبدأ عدم التمييز ضد الأشكال الجديدة للتمييز الاجتماعي في العالم الرقمي .

وفي هذا الخصوص، تنص المادة ٥٣ من الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ " المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعي، أو الانتماء السياسي أو الجغرافي، أو لأي سبب آخر".

وتأسيسا على ما سبق، يمكن القول بأن أنظمة الذكاء الاصطناعي من المحتمل أن تنتهك الحق فى عدم التمييز، الأمر الذي يقتضي وضع الإطار التشريعي الذي يكفل حماية تلك الحقوق والحريات الشخصية من المعالجة الآلية التي تستند إلى قواعد تمييزية، لاسيما في مجال القرارات الإدارية المؤتمتة.

المطلب الثاني / تأثير الذكاء الاصطناعي على التنظيم التشريعي

على الرغم من المخاطر المحتملة من تنامى ظاهرة الذكاء الاصطناعي، هناك القليل من القوانين التي تحكم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وحيثما توجد تلك القوانين نجدها تتعلق عادة بالذكاء الاصطناعي بشكل غير مباشر فقط، لكن لا نجد قانون يتناول تنظيم جرائم الذكاء الاصطناعي صراحة، وتنظيم قواعد المسئولية عن الأضرار المترتبة على استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، بالرغم من توغلها في العديد من المجالات. وبناءً على ذلك، [27]سوف يتناول هذا المبحث بالدراسة أهمية التنظيم التشريعي لتقنيات الذكاء الاصطناعي، ودور المشرع والسلطة التنفيذية في تنظيم ممارسة تقنيات الذكاء الاصطناعي، وعلى ذلك، سنقسم هذا المطلب الى فرعين حلى النحو الاتي

الفرع الاول / دور المشرع في تنظيم ممارسة الذكاء الاصطناعي

تفرض التشريعات بعض القيود على استخدام أو التعامل مع المواد المحظورة أو الخطرة. فعلى سبيل المثال ينص القانون الأمريكي على أن "كل من يمتلك أو يتسبب في وجود سلاح ناري أو سلاح خطير آخر فى منشأة اتحادية، أو يحاول القيام بذلك، يتم تغريمه بموجب هذا النص أو السجن لمدة لا تزيد عن سنة واحدة أو كلاهما ويشترط أيضا استصدار رخصة بالتجارة في الأسلحة النارية . كما تمنع الدول بيع الأسلحة أو تسليمها أو نقلها بأية طريقة إلى الأحداث أو القاصرين [28]

وذلك على الرغم من أن الحق فى حمل السلاح والحفاظ عليه في الولايات المتحدة محمي بموجب الدستور لكنه يفرض على هذا الحق بعض القيود الجدية. ومن ذلك القيود التي يفرضها مكتب الكحول والتبغ والأسلحة النارية والمتفجرات .[29]

---

[27] عبد الباقي عنبر فالح وآخرون ، ادارة التأمين ، مكتبة المعهد ، جامعة البصرة ، كلية الادارة والاقتصاد ،١٩٩٠،ص٤٩.

[28] سعاد حسين محمد الجنابي ، تحليل الملاءة المالية وانشطة التأمين " بحث تطبيقي في شركة التأمين الوطنية للمدة ٢٠٠١-٢٠١٢ ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، 2012، ص 13.

[29] عز الدين فلاح ، التأمين ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، العراق ، بغداد ، ط 1 ، 1999 ، ص 7 .

وعلى عكس الولايات المتحدة الأمريكية، فإن معظم الدول لديها قواعد أكثر صرامة. فعلى سبيل المثال، ينص القانون الجنائي الصيني على أنه: "يعاقب بالسجن لمدة محددة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد عن ١٠ سنوات، كل من يصنع أو يتاجر أو ينقل أو يراسل أو يخزن أي أسلحة أو ذخيرة أو متفجرات .

ويوجد نهج مماثل في القانون الجنائي الروسي، والذي ينص على أن "سرقة أو حيازة الأسلحة النارية أو مكوناتها أو الذخيرة أو المتفجرات أو الأجهزة المتفجرة يعاقب عليها بالحرمان من الحرية لمدة تتراوح بين ثلاث إلى سبع سنوات.

وفي حالة "الأشياء الخطرة" الأخرى، والتي تشبه وضع تنظيم الأسلحة النارية والسيطرة عليها. فعادة ما تحدد الدول المسؤولية الجنائية للأشخاص المتورطين في بيع المخدرات غير المشروعة أو حيازتها بطريقة غير قانونية كما ترتب الدول المسئولية الجنائية على الانتشار غير القانوني للمتفجرات. وتعتبر مثل هذا النشاط غير مشروع إذا لم تتم ممارسته بالشكل الذي ينص عليه القانون.

وفيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، يوجد سؤال معادل هل يمكن أن يكون من الخطر أن تضع الدولة لوائح خاصة لامتلاك أو استخدام أو توزيع هذا النوع من تقنيات الذكاء الاصطناعي؟. فعندما يتم دمج تقنية الذكاء الاصطناعي مع مادة أو مواد خطرة محظورة في جهاز واحد، ففى المقام الأول، يمكن تطبيق التشريعات الحالية؛ حيث يوجد بالفعل بعض القواعد المتعلقة بتنظيم استخدام التكنولوجيا، ويتم تنظيم المجالات المرتبطة بالأشياء عالية الخطورة فيجب أن تستوفى الأجهزة التي تعد ضمن تقنيات الذكاء الاصطناعي أو المواد المحظورة ما توجبه هذه القواعد من شروط. وعلى سبيل المثال، إذا قام شخص ما بتبييت رشاش آلي في الطائرة بدون طيار التي تسيطر عليها تقنيات الذكاء الاصطناعي، فإنه سيتم تغطية تصرفاته باستخدام قانون مراقبة الأسلحة النارية وقانون تنظيم رحلات الطائرات بدون طيار. وإذا كان بها جهاز آخر يعمل بتقنيات الذكاء الاصطناعي، فلن يكون استخدام التكنولوجيا مشمولاً بتلك القواعد بنسبة كبيرة. وفي هذه الحالة فإن الطريقة المتاحة هي فقط تطبيق تشريع "الأشياء الخطرة".[30]

وعلى سبيل المثال، إذا كان هناك نظام جديد لتقنيات الذكاء الاصطناعي مزود بسلاح ناري، فإنه يجب عليه على الأقل الامتثال للتشريع الخاص باستخدام الأسلحة النارية والاتجار بها. ويرى بعض الكتاب أنه: "إذا كان لدينا روبوت مستقل بذاته مستخدم سابقا وسلاح سبق استخدامه، فقد يكون من الممكن الجمع بينهما دون مزيد من التراخيص " (1). وهذا يعني أن القواعد القانونية المطبقة على تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي الجديدة هي مجرد مجموعة من القواعد القانونية التي تنطبق على أجزاء من جهاز أو برنامج مستقل جديد، ويكون ذلك في بعض الأحيان ممكنا ومعقولاً[31]

كما إن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي يمكن أن يجعل الأشياء البسيطة أكثر خطورة. فعلى سبيل المثال، يمكن اعتبار سيارة عادية بها سائق يعمل بنظام الذكاء الاصطناعي سلاحا خطيرًا عند استخدامها

---

[30] أحمد شرف الدين، أحكام التأمين دراسة في القانون والقضاء المقارنين، دار النهضة العربية، القاهرة 1991، الطبعة الثالثة ، ص 12.

[31] محمد نصر، الوسيط في نظام التأمين: دراسة مقارنة مع الانظمة العربية مكتبة القانون والاقتصاد 86-85.

لأغراض إرهابية، ففى حالة السيارات المستقلة بالكامل يحصل المجرمون على فائدة إضافية من حيث الوقت وقلة التكلفة لتحضير وتنفيذ هذه الجرائم[32]

كما يمكن استخلاص نظام شبكي عصبي عميق يعتمد على تحليل 5 صور فقط من موقع التعارف على الجنس البشري للأشخاص بدقة أكثر من تسعين بالمائة. كما يزعم مؤلفو هذا الاستطلاع " بالإضافة إلى ذلك، نظرا لأن الشركات والحكومات تستخدم بشكل متزايد خوارزميات رؤية الكمبيوتر للكشف عن السمات الحميمة للأشخاص، فإن نتائجها تعرض تهديدًا للخصوصية والسلامة .

وهذا يعني أنه إذا كان لدى شخص ما بيانات كافية لتدريب الشبكة العصبية فسيكون قادرا على انتهاك حقوق الأشخاص بشكل خطير .

ويتضح مما سبق أن تطبيق القانون ضد التداول غير المنضبط لأنظمة الذكاء الاصطناعي الخطير أمر في غاية الأهمية. وخاصة عند التعامل مع الذكاء الاصطناعي باعتباره عقل رقمي .

الفرع الثاني / دور السلطة التنفيذية في تنظيم ممارسة الذكاء الاصطناعي

وقع الرئيس الأمريكي الأمر التنفيذي رقم ١٣٨٥٩ ، الصادر في 11 فبراير ٢٠١٩ بشأن الحفاظ على القيادة الأمريكية في الذكاء الاصطناعي، بغرض تضافر الجهود لتعزيز وحماية تكنولوجيا وابتكارات تقنيات الذكاء الاصطناعي في الولايات المتحدة.

وقد اشتمل القسم الأول على أهمية تقنيات الذكاء الاصطناعي القصوى في الحفاظ على الأمن الاقتصادي والوطني. وقد تناول القسم الثاني الأهداف الاستراتيجية التي تعزز التقدم في مجالات الذكاء الاصطناعي، والتي تتمثل في تشجيع الاستثمار المتواصل في مجال البحث والتطوير فى مجال الذكاء الاصطناعي بالتعاون مع المؤسسات الصناعية، والأوساط الأكاديمية والشركاء الدوليين، وغيرهم من الكيانات غير الصناعية، وتعزيز الوصول بجودة عالية إلى كافة البيانات الفيدرالية والنماذج والحوسبة وتقليل الحواجز التي تحول دون استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي؛ لتعزيز تطبيقاتها المبتكرة، مع حماية التكنولوجيا الأمريكية، والأمن الاقتصادي والوطني، والحريات المدنية، والخصوصية، والقيم.[33]

وأشار القسم الثالث إلى الأدوار والمسؤوليات التي ينبغي الالتزام بها من أجل ضمان تنفيذ أنظمة الذكاء الاصطناعي في الواقع العملي، ووجه بأن يتم تنسيق المبادرة من خلال المجلس الوطني للعلوم والتكنولوجيا (1)، والذي يقوم باختيار اللجنة المعنية بالذكاء الاصطناعي، ويتم تنفيذ الإجراءات من قبل الوكالات التي تقوم بالبحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي، وتطوير ونشر تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتقديم المنح التعليمية، وتنظيم وتقديم التوجيهات اللازمة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، على النحو الذي يحدده الرؤساء المشاركون في اللجنة المختصة بالذكاء الاصطناعي من قبل NSTC،

---

[32] محمد لطفي، الأحكام العامة لعقد التأمين – دراسة مقارنة بين القانونين المصري والفرنسي، دار النهضة العربية، القاهرة 2017-2018، الطبعة 6 ، ص 61/62. وأيضاً : د. سمير سهيل ونون ، المسؤولية المدنية عن فعل الآلات الميكانيكية والتأمين الالزامي عليها – دراسة مقارنة ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ،٢٠٠٥،ص٢٦١.

[33] سعيد قنديل آليات تعويض الأضرار البيئة دراسة في ضوء الانظمة القانونية والاتفاقيات الدولية، دار الجامعة الجديدة الاسكندرية، 2004، ص 105.

والوكالات المنفذة. وقد تضمن القسم الرابع من الأمر، ضرورة الاستثمار الفيدرالي في البحث والتطوير في أنظمة الذكاء الاصطناعي.[34]

كما تحدث القسم الخامس من هذا الأمر عن موارد البيانات والحوسبة المخصصة للبحث والتطوير فى تقنيات الذكاء الاصطناعي، وقد أشار إلى التزام رؤساء جميع الوكالات بمراجعة بياناتهم ونماذجهم الفيدرالية لتحديد الفرص المتاحة لزيادة الوصول إليها من قبل العاملين والباحثين غير الفيدراليين في تقنيات الذكاء الاصطناعي، بطريقة تعود بالفائدة على المجتمع، مع حماية السلامة والأمن والخصوصية والسرية. كما وضع القسم السادس بعض التوجيهات المتعلقة بتنظيم طلبات الذكاء الاصطناعي.[35]

وقد أشار القسم السابع إلى علاقة الذكاء الاصطناعي بالقوى العاملة، وأكد على ضرورة التزام رؤساء الوكالات المنفذة أن تقدم منحا تعليمية بالقدر الذي يتماشى مع القانون المعمول به. كما توفر اللجنة المختصة بالذكاء الاصطناعي الخبرة الفنية للمجلس الوطني للعمال الأميركيين في المسائل المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والقوى العاملة الأمريكية، حسب الاقتضاء.

كما وضع القسم الثامن خطة عمل لحماية تميز الولايات المتحدة في تقنيات الذكاء الاصطناعي وذلك من خلال قيام مساعد رئيس شؤون الأمن القومي وفقا لتوجيهات مذكرة الأمن القومي الرئاسي NSPM – بالتنسيق مع مدير مكتب سياسات العلوم والتكنولوجيا OSTP والمكلفين من قبل NSPM، بوضع خطة عمل حاسمة الحماية تميز الولايات المتحدة في تقنيات الذكاء الاصطناعي.

أما بالنسبة للدول العربية، فلم تلتفت أي منها حتى اليوم نحو إصدار تشريعات متعلقة بتنظيم صناعة الذكاء الاصطناعي، على الرغم من اهتمام بعض الدول مثل الإمارات والسعودية بهذا القطاع من التكنولوجيا، إلا أنه واقعي لم تصدر تشريعات مستقلة وصريحة متعلقة بالذكاء الاصطناعي.[36]

ومن الجدير بالذكر، أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد اهتمت بهذا المجال فأنشأت وزارة للذكاء الاصطناعي، إلى جانب قيامها بإنشاء مختبر للتشريعات من أجل سن تشريعات استباقية متعلقة بالمستجدات المستقبلية مثل الذكاء الاصطناعي والسيارات ذاتية القيادة .. الخ (١). كما أنشأت المملكة العربية السعودية هيئة البيانات والذكاء الاصطناعي، من أجل الاستفادة بهذه التقنيات الحديثة.

أما بالنسبة لمصر فقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٨٨٩ لسنة ٢٠١٩ بإنشاء المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي والذي يتبع رئاسة مجلس الوزراء ويسمى المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي)، ويشكل برئاسة وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وعضوية عدد من الوزراء ورؤساء عدد من الجهات المعنية فضلاً عن ثلاثة من ذوي الخبرة يختارهم رئيس المجلس.[37]

ويختص المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي بوضع الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي والإشراف على تنفيذها، ومتابعتها وتحديثها تماشيا مع التطورات الدولية في هذا المجال، كما يقوم بوضع آليات

---

[34] محسن البيه، المسئولية المدنية عن الأضرار البيئية، مكتبة الجلاء المنصورة، 2002، ص 151-152.

[35] زينب جاسم محمد ، إثبات العيب في المنتجات الخطرة ، مجلة العلوم القانونية والسياسية – كلية القانون والعلوم السياسية – الجامعة العراقية ، المجلد التاسع، العدد الأول ، 2020، ص 982 .

[36] مصعب ثائر عبد الستار – د. بشاء قيس محمد ، المسؤولية التقصيرية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد العاشر ، العدد 2 ، 2021 ، ص 402.

[37] آدم وهيب النداوي ، الموجز في قانون الاثبات ، المكتبة القانونية ، بغداد ، 2018، ص 108 .

متابعة وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي بالتنسيق مع الوزارات والجهات والأجهزة المختلفة، ومراجعة وتحديث الأولوية الوطنية في مجال تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ووضع السياسات والتوصيات المتعلقة بالأطر الفنية والقانونية والاقتصادية المتعلقة بتطبيقاته.[38]

كما يختص المجلس بالتعاون والتنسيق مع الجهات الإقليمية والدولية ذات الصلة، سواء أكانت جهات حكومية أم غير حكومية أو مؤسسات الأعمال، لتبادل الخبرات والمعارف، واختيار أفضل تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تساعد على تقديم خدمات ذكية مستدامة وآمنة، وكذا مراجعة البروتوكولات التي تبرمها الدولة في مجالات الذكاء الاصطناعي، ووضع خطط وبرامج إعداد الكوادر البشرية بالتنسيق مع الجهات المختلفة. ويكون للمجلس الوطني للذكاء الاصطناعي مكتب تنفيذي تكون مهمته الإشراف على تنفيذ مخرجات المجلس، وإجراء الدراسة اللازمة للهيكل التنظيمي للمجلس وإدارته التنفيذية، والتنسيق مع مختلف القطاعات والجهات ذات الصلة داخليا وخارجيا لتحقيق أهدافه الاستراتيجية، والقيام على أعمال التدريب وعقد الندوات والبرامج الخاصة بنشر الوعي القومي بمجالات الذكاء الاصطناعي.[39]

ومن الجدير بالذكر، إنه ينبغي على الحكومات أن تطور البيئة التنظيمية بما يتناسب مع تقنيات الذكاء الاصطناعي، وذلك من خلال عدم السماح لها بأن تتخطى التحكم البشري، وأن تكون آمنة ودقيقة ضد محاولات استخدامها لتحقيق أهداف غير مشروعة، مع عدم السماح للأشخاص بالاطلاع على البيانات الشخصية التي تحصل عليها تقنيات الذكاء الاصطناعي، وحمايتها من السرقة أو الوصول إليها واستخدامها وينبغي أيضا أن تخضع عملية تصنيع هذه التقنيات إلى المساءلة، وأن تغطيها الحماية الخاصة بالمبلغين عن المخالفات التي قد تحدث في الشركات المنتجة .[40]

---

[38] مصعب ثائر عبد الستار، منازعات التحكيم التجاري الدولي في عقود البترول دراسة مقارنة ، دار الفكر اجلامعي - الاسكندرية ، 2018 ، ص 91.

[39] عبد المنعم فرج الصدة ، مصادر الالتزام، دار النهضة العربية، القاهرة ، 1986 ، ص 500 .

[40] مصطفى مجدي هرجة المسؤولية التقصيرية في القانون المدني، دار محمود للنشر والتوزيع، القاهرة ،ص١٠١.

الخاتمة

بعد ان انتهينا بحول الله وتوفيقه من دراسة بحثنا تأثير الذكاء الاصطناعي على تطور القوانين توصلنا الى جملة من النتائج والتوصيات سنطرحها فيما يلي:

اولا/النتائج

1-عُرّف الذكاء الاصطناعي بأنه: "القدرة على التصرف كما لو كان الإنسان هو الذي يتصرف من خلال محاولة خداع المستجوب وإظهار كما لو إن إنساناً هو الذي يقوم بالإجابة على الاسئلة المطروحة من قبل المستجوب .

2-أن الحق في الخصوصية وسرية البيانات الشخصية، محل اهتمام غالبية التشريعات والمواثيق الدولية، مما يقتضي عدم السماح باستخدام تلك البيانات على نحو يهدر تلك الحقوق الشخصية، لاسيما عند معالجتها من خلال أنظمة الذكاء الاصطناعي.

3-بأن أنظمة الذكاء الاصطناعي من المحتمل أن تنتهك الحق فى عدم التمييز، الأمر الذي يقتضي وضع الإطار التشريعي الذي يكفل حماية تلك الحقوق والحريات الشخصية من المعالجة الآلية التي تستند إلى قواعد تمييزية، لاسيما في مجال القرارات الإدارية المؤتمتة.

4-أن تطبيق القانون ضد التداول غير المنضبط لأنظمة الذكاء الاصطناعي الخطير أمر في غاية الأهمية. وخاصة عند التعامل مع الذكاء الاصطناعي باعتباره عقل رقمي .

ثانيا/التوصيات

1- ينبغي العمل على توفير قواعد بيانات قانونية مستندة إلى السوابق القضائية من أحكام وقرارات جميع أنواع المحاكم القضائية والفتاوى المعتمدة من مجلس الدولة المصري؛ حتى يمكن الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، وتعميم ذلك على كافة المجالات.

2-ينبغي على المشرع أن يطور البيئة التنظيمية بما يتناسب مع تقنيات الذكاء الاصطناعي، وذلك من خلال عدم السماح لها بأن تتخطى التحكم البشري وأن تكون آمنة ودقيقة ضد محاولات استخدامها لتحقيق أهداف غير مشروعة، مع عدم السماح للأشخاص بالاطلاع على البيانات الشخصية التي تحصل عليها تقنيات الذكاء الاصطناعي، وحمايتها من السرقة أو الوصول إليها واستخدامها، وينبغي أيضا أن تخضع عملية تصنيع هذه التقنيات إلى المساءلة، وأن تغطيها الحماية الخاصة بالمبلغين عن المخالفات التي قد تحدث في الشركات المنتجة.

3-ينبغي استحداث تشريع ينظم عمل الإدارة العامة إلكترونيًا في كافة المجالات مع ضرورة مراعاة السلطة التقديرية التي تملكها جهة الإدارة عند إصدار القرارات الإدارية آليا، بحيث لا تصدر هذه القرارات بعيدا عن السلطة التقديرية لجهة الإدارة.

المصادر والمراجع

اولا/معاجم اللغه العربية

1) لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ط4، 2005م، ج6.

ثانيا/الكتب القانونية

1) احمد أحمد عابدين التعويض بين الضرر المادي والادبي والموروث، منشأة المعارف، الاسكندرية ،1995 .
2) احمد اسماعيل : أيدلوجيا الاعلام الجديد والوعى الزائف ، مجلة الدراسات الاعلامية المركز الديمقراطي العربي ، 2018 .
3) أحمد شرف الدين، أحكام التأمين دراسة في القانون والقضاء المقارنين، دار النهضة العربية، القاهرة 1991، الطبعة الثالثة .
4) احمد محمد فتحي الخولي . المسؤولية عن الاستخدام غير المشروع لتطبيقات للذكاء الاصطناعي – الديب فيك نموذجا ، مجلة الابحاث القانونية ، العدد 6، 2021 .
5) زين عبد الهادي ، الأنظمة الخبيرة للذكاء الاصطناعي في المكتبات ، الكتاب للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2019
6) زينب جاسم محمد ، إثبات العيب في المنتجات الخطرة ، مجلة العلوم القانونية والسياسية – كلية القانون والعلوم السياسية – الجامعة العراقية ، المجلد التاسع، العدد الأول ، 2020.
7) سعيد قنديل آليات تعويض الأضرار البيئة دراسة في ضوء الانظمة القانونية والاتفاقيات الدولية، دار الجامعة الجديدة الاسكندرية، 2004.
8) عبد الباقي عنبر فالح وآخرون ، ادارة التأمين ، مكتبة المعهد ، جامعة البصرة ، كلية الادارة والاقتصاد ،١٩٩٠.
9) عز الدين فلاح ، التأمين ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، العراق ، بغداد ، ط 1 ، 1999 .
10) عطا سعد محمد حواس ، المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث البيئي في نطاق الجوار، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية ، 2011.
11) محسن البيه، المسئولية المدنية عن الأضرار البيئية، مكتبة الجلاء المنصورة، 2002.
12) مصعب ثائر عبد الستار – د. بشاء قيس محمد ، المسؤولية التقصيرية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد العاشر ، العدد 2 ، 2021 .
13) ياسين سعد غالب ، تحليل وتصميم نظم المعلومات ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2000.

ثالثا /البحوث

14) سعاد حسين محمد الجنابي ، تحليل الملاءة المالية وانشطة التأمين " بحث تطبيقي في شركة التأمين الوطنية للمدة ٢٠١٢-٢٠٠١ ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، 2012.
15) سعد الظاهري ، القوة التنافسية الجديدة للذكاء الاصطناعي ، بحث منشور في مركز استشراف ودعم اتخاذ القرار ، العدد 299 ، دبي ، الشهر الثاني ، 2017.

16) عواد حسين ، فهوم الذكاء الصناعي، بحث منشور على الرابط التالي :
https://www.hjc.iq/view.69927
17) نواف خالد حازم دور جسامة الخطأ في تقدير مقدار التعويض، بحث منشور في مجلة الحقوق كلية القانون الجامعة المستنصرية، المجلد 3 العدد 11-12، 2010.

رابعا /رسائل الماستر

1) كرستيان يوسف ، المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الإصطناعي ، رسالة ماجستير ، مقدمة إلى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجامعة اللبنانية ، 2019 – 2020 .